

ميفك كابيتال
MEFIC Capital



التقرير السنوي لشركة الشرق الأوسط للاستثمار
المالي ("ميفك كابيتال") لعام ٢٠١٧م

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٧م

مقدمة:

شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي ("ميفك كابيتال") هي شركة استثمارية معرفة وفقاً للوائح الخاصة المرخص لهم الصادرة من هيئة السوق المالية بـ "شخص مرخص له"، وتحمل الترخيص رقم ٣٧-٢٩٠٦، ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة مليون ريال سعودي.

تأسست الشركة في ٠٢/٠٨/١٤٢٨هـ، الموافق ١٥/٠٨/٢٠٠٧م، وقد منحت هيئة السوق المالية السعودية التراخيص التالية للشركة لكي تعمل كبنك استثماري يقدم الخدمات الاستثمارية في المملكة.

- التعامل بصفة أصيل، ومتعهد بالتغطية.
- الحفظ.
- إدارة الأصول.
- الترتيب.
- تقديم المشورة.

تُقدِّم الشركة خدمات، ومنتجات لعملائها من أفراد، وشركات، ومؤسسات عامة ما يمكنهم من تحقيق أهدافهم المالية، فهي تدرك أوضاع السوق، وحاجات العملاء، وتقدم لهم خدمات شاملة وفق أعلى درجات الاحترافية.

وتشمل قائمة المساهمين في ميفك كابيتال مؤسسات إقليمية مهمة مثل البنك الأهلي المتحد ("AUB")، والشركة العربية للاستثمار ("TAIC")، وعدد من الشركات، ورجال الأعمال المهتمين بالاستثمارات المالية، والاستشارات.

إن ميفك كابيتال تؤمن بأهمية القيام بدور في تنمية المجتمع، فهي تبذل جهوداً مخلصاً لتنمية الموارد البشرية الوطنية، وذلك عبر تأمين فرص العمل لهم، وتوفير تدريب مهني في الشركة عالي المستوى، وذلك بهدف المشاركة في إيجاد متخصصين في القطاع المالي من الجيل القادم.

➤ مهمتنا:

أن نكون شركاء لعملائنا، وأن نقدم خدمات، ومنتجات استثمارية متميزة.

➤ رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة في مجال الخدمات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

➤ قيمنا:

- النزاهة
- الاحترافية
- الولاء
- الالتزام
- الخبرة المحلية

١. الأنشطة الرئيسية للشركة:

❖ إدارة الأصول:

اتسم عام ٢٠١٧م بمجموعة من الأحداث العالمية التي كان لها الأثر على اقتصاد المملكة، منها على سبيل المثال لا الحصر، استمرار تعافي سعر النفط بعد نجاح أوبك في تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية عام ٢٠١٨م، وتوقعات صندوق النقد الدولي بتعافي الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع خلال العام.

وعلى الصعيد المحلي، مرت المملكة العربية السعودية بعدد من التغييرات، والتحديات الجذرية خاصة على الصعيد الاقتصادي، من أهمها، وضع (مورغان ستانلي للمؤشرات العالمية) السوق السعودي تحت المراقبة تمهيداً لضمه في عام ٢٠١٨م، وإقرار وبدء تطبيق نظام الضريبة المضافة، وتشكيل لجنة لمكافحة الفساد.

وقد تمكنت ميفك كابيتال من تنمية أصولها المدارة خلال العام من ٢,٣ مليار ريال إلى ٢,٦ مليار ريال.

▪ صندوق ميفك للطروحات الأولية:

لم يشهد عام ٢٠١٧م أية طروحات أولية جذابة، وعلى الرغم من إنطلاق السوق الموازي ("نمو") وضم تسع شركات له، إلا أنه شهد تراجعاً جماعياً خلال العام وقيم تداولات متدنية أثرت سلباً على جميع صناديق الطروحات الأولية، ومنها صندوق ميفك للطروحات الأولية، الذي تراجع أداءه خلال العام بمعدل ١١%، وعلى الرغم من ذلك، استطاع الصندوق أن يحتل المرتبة الأولى من بين جميع صناديق الطروحات الأولية المدرجة في سوق الأسهم السعودية ("تداول").

▪ صندوق ميفك للأسهم المحلية:

أنهى الصندوق السنة بأداء إيجابي بنسبة ٢,٤% مقارنة مع أداء السوق البالغ نسبته ٠,٢٢%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تكامل النهج الذي يتبعه فريق العمل، حيث يتم تقديم دراسة مالية مفصلة لمدير الصندوق تبين أداء الشركات، وتأثير المؤشرات الاقتصادية المختلفة عليها، فيتم انتقاء الشركة على أسس مالية معتبرة.

▪ صندوق ميفك للمرابحة بالريال السعودي:

حقق الصندوق عائداً بنسبة ٢,٤% مقارنةً بأداء الصناديق الأخرى، حيث احتل المرتبة الثانية من بين صناديق المرابحة.

▪ صندوق ميفك المرن للأسهم المحلية:

تم تأسيس صندوق ميفك المرن للأسهم المحلية في عام ٢٠١٧م، ويهدف الصندوق إلى تنمية رأس المال على المدى الطويل من خلال استثمار الصندوق في أسهم الشركات المدرجة في السوق السعودي.

إن نظرة شركة ميفك كابيتال لعام ٢٠١٨ نظرة إيجابية، منبثقة من رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ومدعومة بانضمام تداول إلى مؤشر (مورغان ستانلي للمؤشرات العالمية)، واستمرار تعافي أسواق النفط العالمية، وتمديد برنامج التوازن المالي إلى ٢٠٢٣م، والذي بدوره سيعزز السيولة، ويدعم المبادرات، والمشاريع المحلية التي أطلقتها الدولة خلال العام.

❖ إدارة الملكية الخاصة والمصرفية الاستثمارية:

لقد كانت سنة ٢٠١٧م بمثابة الانطلاقة الفعلية لإدارة الملكية الخاصة والمصرفية الاستثمارية، حيث تم تنفيذ استراتيجية العمل على مشاريع الملكية الخاصة مع التركيز على الشركات الناشئة، ومتوسطة الحجم، وقد تكلفت هذه الجهود بالنجاح بعدة صفقات وإنجازات في هذا المجال كان أبرزها مايلي:

- الاستحواذ على ٣٠% من أسهم شركة غذاء السلطان للمأكولات السريعة، وهي إحدى سلسلة مطاعم الوجبات السريعة الرائدة في المنطقة الغربية، والجنوبية في المملكة، وتشغل أكثر من ٢٢ مطعمًا تحت مسمى "سلطان ديلايت برجر".
- إنشاء صندوق ميزانين القابل للتحوّل للأسهم بهدف الاستثمار في سلسلة مطاعم محلية.
- حصول إدارة الملكية الخاصة والمصرفية الاستثمارية على جائزة "أفضل مدير صندوق لاستثمارات الملكية الخاصة في المملكة لعام ٢٠١٧" من CFI بعد أن عملت على صفقتين في عام ٢٠١٧م.

هذا وقد تم استقطاب وتوظيف موظفين جدد ذوي خبرة متميزة في السوق السعودي في عام ٢٠١٧م لتعزيز قدرات فريق الملكية الخاصة.

وعلاوة على ذلك تقوم إدارة الملكية الخاصة بدراسة الاستثمارات في قطاع الخدمات الصحية، وقطاع التعليم في المملكة.

وأما فيما يتعلق بالمصرفية الاستثمارية، فقد أبرمت ميفك كابيتال اتفاقية تغطية اكتتاب لحقوق الأولوية المقرر إصدارها من قبل بنك الجزيرة، ومن المتوقع أن تتم عملية تغطية الاكتتاب في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨م.

❖ إدارة الاستثمارات العقارية:

تم تأسيس إدارة الإستثمارات العقارية في عام ٢٠١٦م بهدف دراسة السوق في القطاعات المراد الاستثمار فيها، وتقييم الفرص الاستثمارية المطروحة، وفتح باب المفاوضات على الفرص المشجعة منها.

إن إدارة الاستثمارات العقارية بشركة ميفك كابيتال تقوم بتقديم كافة الخدمات المالية المتعلقة بالاستثمار العقاري داخل القطاعات المختلفة (القطاع السكني، القطاع التجاري، قطاع المكاتب الإدارية، القطاع الفندقى وقطاع مساكن الطلبة)، ومنذ تأسيس الإدارة وهي تمارس كافة أشكال الاستثمار العقاري، ومنها الاستحواذ، والتخارج، والتمويل، والتطوير، وإدارة العقارات.

وقد تم تدشين العديد من الصناديق الاستثمارية، ويبلغ حجم الأصول العقارية المدارة حالياً ٩٣٥ مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى صندوق ميفك بورتو للتطوير، والذي يبلغ حجم أصوله ٤٦٥ مليون ريال سعودي، ومازال هذا الصندوق في فترة الطرح حيث تم تغطية نسبة كبيرة منه. وبصفة عامة تتنوع صناديق الاستثمار العقاري بميفك كابيتال بين صناديق مدرة للدخل، وصناديق تطوير.

وفيما يتعلق بالأدوات الاستثمارية الجديدة فقد بدأت الإدارة في طرح منتج هام جديد، وهو صندوق ميفك ريت، والذي أدى إلى توسع نشاط إدارة الاستثمارات العقارية بشركة ميفك كابيتال ليشمل قطاعات ومدن أخرى داخل المملكة مثل القطاع الفندقى بمكة المكرمة، وأيضاً التوسع خارج المملكة بمنطقة الخليج التجاري في مدينة بدبي بدولة

الإمارات العربية المتحدة. كما إن مشروع توني بالبرتغال، والذي سيتم تطويره بواسطة "صندوق ميفك بورتو للتطوير" يسير وفق المتوقع.

إضافة إلى ذلك فإن المبنى الجديد لشركة ميفك كابيتال الواقع شمال طريق الملك فهد في الرياض قد تم الإنتهاء منه، ويجري الآن السير في عملية التشطيبات الداخلية، وسيشكل إضافة مهمة للشركة حال الانتهاء منه، وتسليمه للشركة.

٢. إستراتيجية الشركة العامة:

تتمحور إستراتيجية الشركة بشكل رئيس على الحفاظ على عملائها الحاليين، وجذب عملاء جدد أصحاب احتياجات استثمارية أكثر تنوعاً، وذلك عن طريق تطوير الخدمات، والمنتجات الحالية، وطرح منتجات أخرى جديدة تتناسب مع متطلباتهم الاستثمارية المختلفة. كذلك تحرص الشركة على رفع كفاءة الإجراءات الداخلية، واستقطاب الكفاءات البشرية من ذوي الخبرة لتعزيز تجربة العملاء مع الشركة. وقد عملت شركة "A.T.KEARNEY"؛ وهي إحدى الشركات العالمية في مجال الاستشارات، واعداد الإستراتيجيات - والمكلفة من قبل مجلس الإدارة - جنباً إلى جنب مع جميع إدارات ميفك كابيتال لرسم خارطة طريق تحقق أهداف ميفك الإستراتيجية، وتمت الموافقة على خارطة الطريق، وعين مجلس الإدارة لجنة تشرف على تنفيذها. ويجري تنفيذ الإستراتيجية على مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: "Fixing the Core" بدأت في عام ٢٠١٦م، وتم الانتهاء منها بنجاح في عام واحد، فقد تم إنشاء منصة لعملاء إدارة الملكية الخاصة، وتشكيل فريق عمل متخصص لإدارة الاستثمارات العقارية، واستحداث هيكل تنظيمي فعال يعزز ثقافة تحفيز الأداء في الشركة.

المرحلة الثانية: "Expanding the Core" كانت بدايتها الفعلية في عام ٢٠١٧م، وتستمر لثلاثة سنوات، ومن المتوقع أن ينتج عن تطبيقها نمواً في أعمال مختلف أقسام ميفك كابيتال بما يحقق أهداف المساهمين، وتطلعات المستثمرين.

٣. النتائج المالية للشركة:

حققت شركة ميفك كابيتال في العام ٢٠١٧م، إيرادات بمقدار ٣٢،٦٤٨،١٢٨ مليون ريال، وخسائر بمقدار ١٣،٨٦٧،٢٠٩ مليون ريال. وقد انخفضت الأرباح التشغيلية عن عام ٢٠١٦م بما يعادل نسبة ٤٠%، ويعود سبب ذلك لعدة عوامل من أهمها انخفاض دخل الاستثمارات، وانخفاض دخل الرسوم والعمولات، وإلغاء إدارة الوساطة في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م (مرفق القوائم المالية ٢٠١٧م).

٤. الفروقات الجوهرية في النتائج التشغيلية عن نتائج السنة المالية السابقة:

تم تسجيل خسارة لاصافي الدخل التشغيلي للشركة للعام المالي ٢٠١٧م بما يعادل نسبة ١٧٥% مقارنة بالعام السابق، ويُعزى سبب الخسارة إلى انخفاض دخل العمليات التشغيلية بما يعادل ٤٠% رغم وجود انخفاض في المصاريف التشغيلية مقارنة بالعام السابق بما يعادل نسبة ٥% (مرفق القوائم المالية ٢٠١٧م).

٥. الشركات التابعة:

لدى الشركة شركة واحدة تابعة باسم "شركة جسر للتنمية العقارية" ويبلغ رأس مالها (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مائة مليون ريال، وتبلغ ملكية الشركة فيها مانسبته ٩٩,٩%. يتمثل النشاط الرئيس لشركة جسر للتنمية العقارية في شراء الأراضي لإقامة المباني عليها فيما عدا مكة المكرمة والمدينة المنورة، واستثمار هذه المباني بالبيع أو الإيجار لصالح الشركة، وبيع وشراء واستغلال العقارات لصالح الشركة، وكذلك إدارة وصيانة وتطوير العقارات. تأسست الشركة في المملكة العربية السعودية، ويقع مقرها الرئيس في مدينة الرياض.

٦. عضوية مجلس الإدارة:

عقد مجلس إدارة الشركة أربع (٤) جلسات للمجلس خلال العام المالي ٢٠١٧م، ويتكون مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء كما هو موضح في الجدول أدناه.

عدد الجلسات التي حضرها	عضوية مجالس الإدارات	الصفة	المنصب	الاسم	م
٤	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس الإدارة في شركة المراكز العربية- المملكة العربية السعودية. رئيس مجلس المديرين في شركة الهناف المتحدة- المملكة العربية السعودية. 	مستقل/ غير تنفيذي	رئيس المجلس	الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري	١
٢	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد- البحرين. رئيس مجلس الإدارة المكلف في البنك الأهلي المتحد- مصر. نائب أول لرئيس مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد- عمان. نائب رئيس مجلس الإدارة في المصرف التجاري العراقي. نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك المتحد للتجارة والاستثمار- ليبيا عضو مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد- بريطانيا. عضو مجلس الإدارة في البنك الأهلي المتحد- الكويت. عضو مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. 	غير مستقل/ غير تنفيذي	نائب رئيس المجلس	الأستاذ/ عادل اللبان	٢
٤	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس الإدارة في المصرف التجاري العراقي. نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي 	غير مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ/ هشام زغلول عبد المطلب	٣

عدد الجلسات التي حضرها	عضوية مجالس الإدارات	الصفة	المنصب	الاسم	م
٤	لا يوجد	غير مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ/ عبد الله محمود اللنقاوي	٤
٤	• عضو مجلس إدارة في الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة - المملكة العربية السعودية. • عضو مجلس إدارة في الشركة العربية لكيمائيات المنظفات (أرادات)- العراق.	غير مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ/ محمد بن عمر البشير	٥
٤	لا يوجد	غير مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ / هشام بن عبد الله الطريقي	٦
٤	عضو مجلس إدارة شركة الأندية للرياضة (بودي ماستر)	غير مستقل/ تنفيذي	عضو/العضو المنتدب	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله الحديشي	٧
٣	لا يوجد	مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ/ بندر بن عبد الرحمن المهنا	٨
٢	• عضو مجلس إدارة شركة ليون للاستثمار التجاري. • عضو مجلس إدارة شركة شمو للاستثمار.	مستقل/ غير تنفيذي	عضو	الأستاذ/ بندر بن فهد المقيل	٩

٧. لجان مجلس الإدارة الرئيسية:

تنبثق ثلاث لجان عن مجلس إدارة الشركة، وهي لجنة المراجعة والتدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الاستثمار، وتمارس كل لجنة من هذه اللجان صلاحياتها بموجب لائحة خاصة بها، وفيما يلي بيان بتلك اللجان:

لجنة المراجعة والتدقيق:

م	اسم العضو	المنصب	عدد الإجتماعات التي حضرها
١	الأستاذ/ بندر المهنا	رئيس اللجنة	٣
٢	الأستاذ/ بندر المقييل	عضو اللجنة	٣
٣	الأستاذ/ عبد الله اللنقاوي	عضو اللجنة	٥

أعمال لجنة المراجعة والتدقيق:

- مساعدة المجلس في القيام بمهامه المتعلقة بالرقابة الداخلية على الشركة.
- إجراء المراجعات الدقيقة للأموال المتعلقة بالمخاطر المالية، والحوكمة، وضبط أنشطة المراجعة من أجل التأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الإشراف على إصدار التقارير المالية والمحاسبية، ومراجعة السياسات المحاسبية للشركة.
- مراجعة مدى التزام الشركة بكافة الأنظمة والقوانين والقواعد والقوانين سارية المفعول، وتقييم مدى مناسبة السياسات، والإجراءات بصورة دورية.
- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، ومراقبة فعاليتها، وأدائها لمهامها بعيداً عن القيود الإدارية أو أي قيود أخرى.
- تقييم أداء المراجعة الخارجية، والتأكد من عدم وجود علاقة بين مراجعيها، وأي من التنفيذيين أو كبار المدراء بالشركة.
- مراجعة ربع سنوية لجميع نتائج التدقيق الداخلي، والتوصيات الجديدة.

(توجد التفاصيل في لائحة لجنة المراجعة والتدقيق)

لجنة الترشيحات والمكافآت:

م	اسم العضو	المنصب	عدد الإجتماعات التي حضرها
١	الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري	رئيس اللجنة	٢
٢	الأستاذ/ عادل اللبان	عضو اللجنة	٢
٣	الأستاذ/ محمد بن عمر البشر	عضو اللجنة	٢

أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت:

- ترشيح الأعضاء الجدد للانضمام لمجلس الإدارة، في حال إنتهاء دورة المجلس، أو شغور أي مقعد في مجلس الإدارة.
- وضع سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بما يتفق مع النظام الأساسي للشركة.
- مساعدة الإدارة على إنشاء آلية منهجية تتمتع بالشفافية لمكافأة الموظفين.
- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.
- التوصية بأي إجراءات لتحسين أداء مجلس الإدارة.

(توجد التفاصيل في لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت)

لجنة الاستثمار:

م	اسم العضو	المنصب	عدد الإجتماعات التي حضرها
١	الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري	رئيس اللجنة	١
٢	الأستاذ/ بندر بن فهد المقييل	عضو اللجنة	١
٣	الأستاذ/ هشام بن عبد الله الطريقي	عضو اللجنة	١

٤	الأستاذ/ هشام زغلول عبد المطلب	عضو اللجنة	.
---	--------------------------------	------------	---

أعمال لجنة الاستثمار:

- مراجعة وتقييم سياسات واستراتيجيات الاستثمار في الشركة، والتوصية بشأن الفرص الاستثمارية الواعدة للشركة.
- المراجعة، والتقييم، والموافقة على أداء واستثمارات الشركة، وفقاً لمعايير الأداء.
- مراجعة ما يتعلق بمديري الأصول المتعلقة باستثمارات الشركة المختلفة، من اختيارهم وتقييمهم، والقيود المفروضة عليهم، وتغييرهم عند الحاجة، بحسب ما تراه اللجنة مناسباً.
- المراجعة، والتقييم، والموافقة على الدخول في الاستثمارات حسب توصيات لجنة الاستثمار التنفيذية، بحدود الصلاحيات الممنوحة للجنة بموجب نظامها.
- الموافقة على خطط التخارج من استثمارات الملكية الخاصة.
- المراجعة، والموافقة على وضع مخصصات للاستثمارات المتعثرة، حسب توصيات إدارة الاستثمار.
- الموافقة على مشاركة الشركة في صناديق الاستثمار المدارة من قبلها، بحدود الصلاحيات الممنوحة للجنة بموجب نظامها.

(توجد التفاصيل في لائحة لجنة الاستثمار)

٨. مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام المالي ٢٠١٧م

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين/ المستقلين	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات
الرواتب والتعويضات	١,٨٧٥,٠٠٠ ريال	لا يوجد	٤,٨٠٩,٧٥٠ ريال
البدلات	١,١٢٥,٠٠٠ ريال	١,٠٠٠,٠٠٠ ريال	٢,٩٠٠,٨٥٠ ريال
المكافآت الدورية والسنوية	١٢,٠٠٠ ريال مكافأة حضور اجتماعات مجلس الإدارة	١٢١,٠٠٠ ريال مكافأة حضور اجتماعات المجلس، واللجان المنبثقة عن المجلس	لا يوجد
الخطط التحفيزية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	لا يوجد	لا يوجد	١٤٠,٠٠٠ ريال

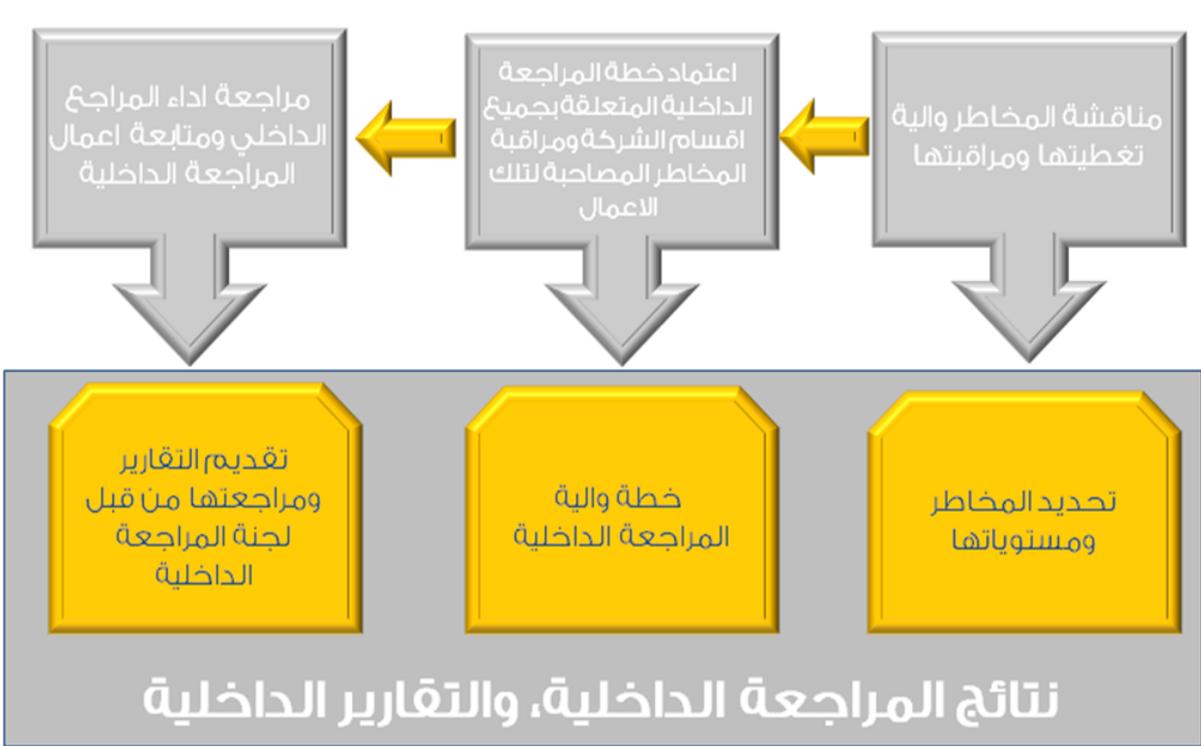
٩. الغرامات والجزاءات والقيود النظامية:

لا يوجد أي غرامات أو جزاءات أو قيود نظامية على الشركة لعام ٢٠١٧م.

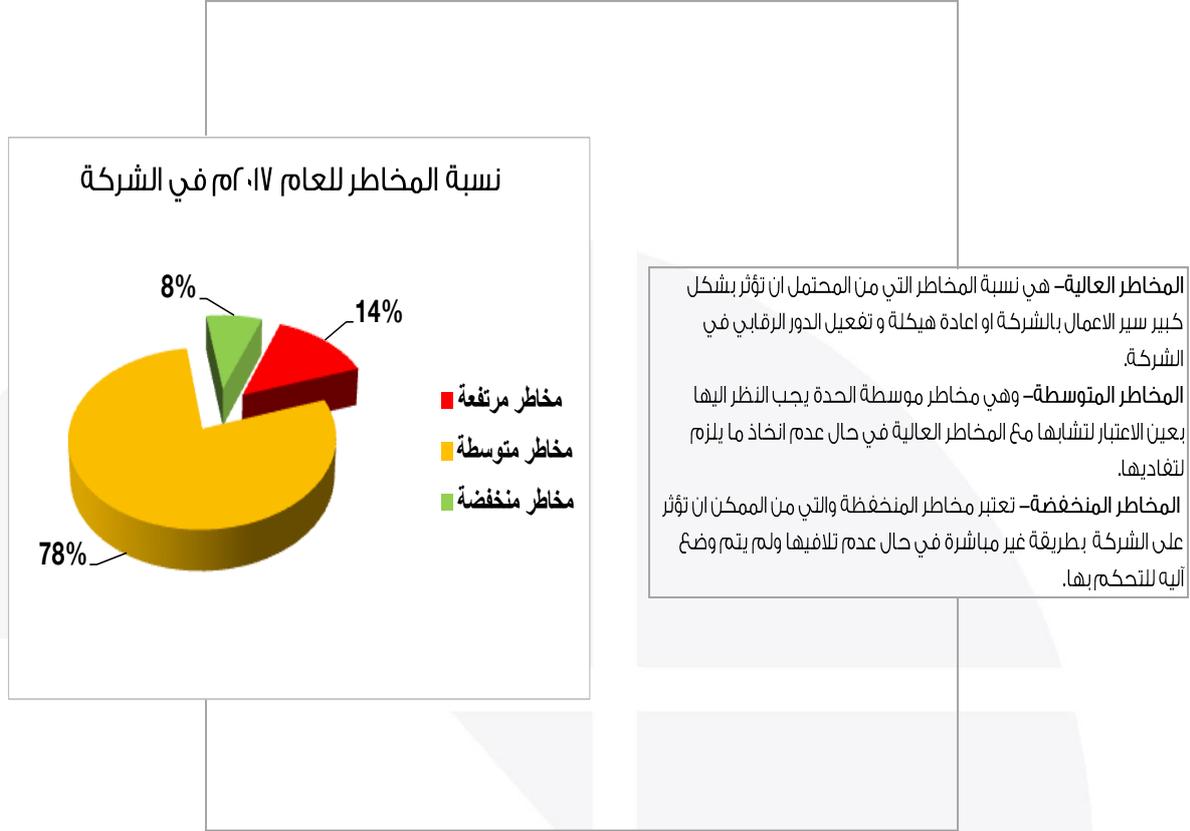
١٠. نتائج المراجعة السنوية لفاعلية الرقابة بالشركة:

إيماناً بدور المراجع الداخلي، وفعالية الدور الرقابي من خلال القيام بأعمال مراجعة آلية العمل، وتقييم المخاطر المصاحبة لتلك الأعمال، بالإضافة إلى عرض التوصيات، والخطوات التصحيحية لها، ليتسنى تفعيل، ومتابعة تلك التوصيات من قبل الإدارة التنفيذية في الشركة

ليتم إعادة مراجعتها وتقييمها. وحيث قامت الشركة خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٧م بالاستعانة بمصادر مشتركة (Co-Sourcing)، وذلك بتكليف شركة (Protiviti) لتقديم خدمات المراجعة الداخلية، وذلك بتوفير دعم لإدارة المراجعة الداخلية بالمهارات التكميلية، وقد تم اعتماد خطة المراجعة الداخلية بناءً على دراسة، وتقييم للمخاطر الحالية والمستقبلية، وقامت شركة (Protiviti) بتقييم المخاطر لجميع أقسام الشركة، والشروع في تنفيذ أعمال المراجعة بناءً على خطة العمل التي تم الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة والتدقيق لأقسام الشركة خلال العام بشكل ربع سنوي، وهي على النحو التالي:



➤ وكانت نتائج تقييم المخاطر للعام ٢٠١٧ كالتالي:



١١. المخاطر التي تواجهها الشركة:

من الممكن أن تتعرض الشركة إلى مخاطر مختلفة بحكم طبيعة أنشطتها من ضمنها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، وفيما يتعلق بإدارة المخاطر، وتقييم رأس المال فإن الشركة ملتزمة بمتطلبات هيئة السوق المالية المرتبطة بقواعد الكفاية المالية، وذلك بتقييم مستوى كفاءة رأس المال سنوياً، وسيضمن القسم التالي من هذا التقرير وصفاً مختصراً لهذه المخاطر وسياسة الشركة في التعامل معها، والحد منها:

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في الخسارة التي تنتج عن عدم مقدرة الأطراف النظيرة على تسديد مبالغ مستحقة للشركة، وتتركز تلك المخاطر عند قيام الشركة بتوفير خدمات التمويل بالهامش لعملاء الوساطة أو ما يتعلق بالاستثمارات المملوكة للشركة. اعتمدت الشركة آلية مراجعة دورية لجميع الأطراف النظيرة، والوسطاء، ومقدمي الخدمات، وغيرهم، وذلك لجميع قطاعات الأعمال في الشركة، وتعتمد آلية المراجعة الدورية من خلال دراسة ومراجعة معايير الائتمان التي يجب أن تكون على ضوء معايير محددة لجميع الأطراف، والمؤسسات المالية المعتمدين لدى الشركة. عدلت الشركة قائمة الأنشطة المرخص لها ممارستها، وذلك بإلغاء نشاط التعامل بصفة وكيل، وعلية تم إلغاء جميع الخدمات المتعلقة بإدارة الوساطة خلال العام ٢٠١٧م مما ترتب عليه إيقاف الخدمات المتعلقة بتوفير التمويل بالهامش لعملاء التداول في الأسهم السعودية.

مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات، وتتمثل عواملها في مخاطر أسعار العملات، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر تقلبات أسعار الأسهم، ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر تغير أسعار السلع، ومخاطر التسوية، ولا تعد نسبة تعرض الشركة لمخاطر السوق مرتفعة. حيث تتم مراقبة مخاطر السوق، وقياس مستويات التعرض لتلك المخاطر، وفقاً للسياسات الخاصة بذلك، ومن أسباب انخفاض نسبة التعرض لتلك المخاطر، وجود عدة إستراتيجيات تنتهجها الشركة، ومنها أن استثمارات الشركة المتمثلة في السيولة النقدية يتم استثمارها بناءً على تحليل، ودراسة، وآلية مراقبة، حيث يتم التخارج بشكل سريع في حال الحاجة لذلك.

المخاطر المتعلقة بصناديق الاستثمار:

تقوم الشركة بإدارة صناديق الاستثمار، والتي تتضمن أموال العملاء بناءً على قواعد استثمار داخل حدود مخاطر معتمدة، حيث إن مستويات المخاطر تعتبر منخفضة نسبياً في الصناديق الاستثمارية في أسواق النقد؛ وذلك لقصر أجلها، وعدم التأثر بمخاطر تغيرات أسعار الفائدة أو أسعار السوق، حيث يتم استثمارها على صورة ودائع مرابحة ذات سيولة عالية لدى مؤسسات مالية سبق مراجعة معايير الائتمان الخاصة بها، ومن بين التدابير المعتمدة أيضاً مراجعة، ومراقبة أداء الصناديق، ومقارنتها بمجموعة من المؤشرات تتناسب مع تلك الصناديق. وأما فيما يتعلق بصناديق الأسهم فهي معرضة لمخاطر السوق المتمثلة بتقلب أسعار الأسهم. وتدار المخاطر المتعلقة بجميع الصناديق الاستثمارية بوضع استراتيجيات توزيع تلك الأصول وفقاً لشروط وأحكام الصندوق.

المخاطر المتعلقة بالمحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة:

تعتمد آلية إدارة المحافظ الاستثمارية على سياسة الاستثمار المعتمدة، واتفاقية التفويض المعتمدة.

مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة وهي المخاطر التي تنشأ عند عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتدفقات النقدية، وذلك لعدم توفر السيول النقدية أو لصعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب أو لعدم القدرة على تسيل وبيع أصول بقيمة السوق أو قيمة عادلة بناءً على معدل العرض والطلب في السوق، وتنشأ مخاطر السيولة في حال وجد اختلاف بين استحقاقات الموجودات، والمطلوبات. وتتسم سياسة الشركة لإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة على الإستراتيجية التالية:

- يتم استثمار الجزء الأكبر في أدوات استثمارية ذات سيولة عالية.

- الاحتفاظ بالسيولة من خلال الاستثمار في صناديق أسواق النقد المرخصة من هيئة السوق المالية مع مراعاة نسبة الاستثمارات، وحدودها لكل صندوق.

- الاستثمار في المرابحات قصيرة الأجل لدى جهات، ومؤسسات مالية ذات معايير ائتمانية ملائمة.

تقوم إدارة المخاطر حالياً بتطوير سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة، والتي تتضمن قياس معايير السيولة، وتحليل الفجوات في تواريخ الاستحقاق، وستقوم الشركة أيضاً بعمل اختبارات تحمل لتقييم فرضيات مختلفة متفاوتة في درجاتها من الأقل تأثيراً إلى الأعلى تأثيراً.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها تلك المخاطر التي تتسبب في حدوث خسارة، وتنتج عن عدم وجود آلية رقابية داخلية تتسبب في فشل أو عدم كفاءة العمليات الداخلية أو الأفراد أو عدم توفر إطار حوكمة داخلي مما يتسبب في فشل في الأنظمة، وقد تؤدي تلك المخاطر لحدوث خسائر مالية أو عمليات احتيال أو الفشل في اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب، وغيرها.

وتتبع الشركة طريقة منظمة لتحديد المخاطر التشغيلية والحد منها، وتشمل تحديد المخاطر، وحجمها، ومتابعتها، والاعتماد على تقنية قياس المخاطر المبنية على وقائع حدثت في السابق، وافترض تكرار حدوثها في المستقبل، وتعرف بـ (Ex-Post Risk measurement Technique)

في أوائل العام ٢٠١٧م قامت الشركة بإجراء عملية تقييم ذاتي للمخاطر، والإجراءات الرقابية تشمل المخاطر التشغيلية، وذلك لتحديث استراتيجية إدارة المخاطر التشغيلية.

ومن عمليات التطوير التي حدثت في عام ٢٠١٧م فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية، تطوير آلية وإجراءات الإبلاغ عن جميع المخاطر

التشغيلية، وذلك من خلال تقديم بلاغات لإدارة المخاطر إلكترونياً لتقوم بتحليل الأسباب الجذرية، والتوصية بالإجراءات التصحيحية لها.

إدارة استمرارية العمل:

تحافظ الشركة على جاهزيتها في جميع الأوقات للتعامل مع حالات الطوارئ الاستثنائية بناءً على خطط ضمان استمرارية العمل المتبعة لجميع أقسام وإدارات الشركة، كما أن الشركة وبصورة دورية تجري اختبارات محاكاة لانقطاع العمل، وغيرها خلال العام، وقد تكللت جميع تلك الاختبارات بالنجاح.

سياسة تكنولوجيا المعلومات:

قامت الشركة خلال العام ٢٠١٧م، بتغيير الأنظمة الإلكترونية، واعتماد نظام متطور مما يسهم في رفع الإنتاجية، ومراقبة وتنفيذ جميع ما يتعلق بسير الأعمال، وتنفيذها إلكترونياً، وذلك لرفع مستوى الخدمات المقدمة لعملائنا.

مخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية:

هي المخاطر التي قد يترتب عليها فرض غرامات مالية، وعقوبات، والتي قد تنشأ من عدم الالتزام بجميع أنظمة هيئة السوق المالية، والقواعد، والتعاميم، التوجيهات الصادرة منها.

تقوم الشركة باتباع آلية عمل، وتحليل لجميع الإجراءات التي قد تنشأ من عدم الالتزام عن طريق إدارة المطابقة والالتزام بالشركة، حيث تعتبر الجهة المسؤولة في الشركة لتمرير ومشاركة التعليمات أو أي تحديثات قد تطرأ على نظام الهيئة أو لوائحها التنفيذية أو قواعدها التنظيمية.